

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضلَّ إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يُحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيلٍ لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍّ تائه قد هدَّوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم؛ ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة، وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يُشبَّهون عليهم، فنعوذ بالله من فتنة المضلين^(١).

أما بعد، فنقدم بين يدي القراء رسالةً في «السنة» - أي في اعتقاد أهل الحديث والأثر - لعالم من القرن الخامس لا يكاد يعرفه اليوم أحدٌ بيد أنه كان من كبار مشايخ الطريق بالدينور في زمانه، ذكر فيها كُبريات المسائل التي اشتهر فيها النزاع مع أهل الأهواء والبدع بمختلف طوائفهم، من إثبات الصفات الإلهية، وأن القرآن غير مخلوق، وإثبات القدر، ومنزلة العمل من الإيمان، وإثبات الرؤية، وفضل الصحابة، وإثبات عذاب القبر، وطاعة ولاية الأمر، وغيرها.

(١) نص مقدمة «الرد على الزنادقة والجهمية» (١٧٠-١٧٤) تحقيق دغش العجمي.

إخراج هذا السُّفر له أهميته في إبراز شخصية المؤلف الذي لم يُعثر بعدُ على شيءٍ من مؤلفاته، كما له أهميته في تأريخ التأليف في «السنة» وتقرير مسائلها تأثيرًا وتأثيرًا. ومما يُكسب هذا السفر أهميةً ما أودعه المؤلف من النصوص التي لم تصلنا في شيء من الكتب المطبوعة، ولا سيما ما نقله من سوالات أصحاب الإمام أحمد عنه في مسألة القرآن.

وقد ضمّن كثيرًا من المسائل الردَّ على أهل البدع وشبهاتهم، كما اعتنى بذكر التفصيل في بعض الكلمات المجملّة التي لا يصحُّ فيها إطلاق النفي أو الإثبات، ممّا اشتهر القول بالتفصيل فيها عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، وهو مسبوق فيها بالمؤلف وغيره من أئمة السنة ونُظَّارها.

وقد قدمت بين يدي الكتاب فصولًا تعرّف به وبمؤلفه، على النحو

الآتي:

- التعريف بالمؤلف
- اسم الكتاب ونسبته
- بناء الكتاب ومنهجه
- مصادر المؤلف وموارده
- ما له وما عليه
- وصف النسخة الخطية
- منهج التحقيق

هذا، ولا يفوتني أن أشكر أخي الحبيب علي بن سعيد بن سيف السَّعدي -وفقه الله-، فإنه أول من أطلعني على المخطوط حين بدأ المعتنين بالتراث يتداولونه على الشبكة العنكبوتية في منتصف عام ١٤٤٠.

والشكر موصول أيضًا لأخي الصديق سراج منير على صفه للكتاب وتنسيقه الأولي ومقابلة نسخته الخطية معي ومراجعة تحقيقي وتعليقي عليه، وللأستاذ الصفيّ عبد الحفيظ بن حسن النّهاري على تنسيقه النهائي، فجزاهما الله عني خيرًا.

وكتب:

نبيل بن نصار بن عبد الوهاب السندي

بمكة المكرمة غرة شهر رمضان سنة ١٤٤٣

abu_ishaaq_salafi@hotmail.com

التعريف بالمؤلف

ليس له كبير ذكرٍ في كتب التراجم والطبقات سوى ما ذكره أبو طاهر السِّلَفي (ت ٥٧٦) في مواضع من «معجم السفر» عن ابنه سعيد - وكان من شيوخ السِّلَفي - وما زبره الذهبي في «تاريخ الإسلام»^(١) معتمداً في أكثر ذلك على السلفي.

وفيما يلي محاولة بناء ترجمة له من شتات ما نثره السِّلَفي في «معجمه»، وما أورده الذهبي في «تاريخه»، وبعض ما يمكن أن يُستقى من كتابه هذا.

اسمه ونسبه:

* هو أبو العبّاس أحمد بن الحسن بن عَنان الكَنَكَشِيُّ الدِّينَوْرِيُّ.

ينسب إلى جدّه فيقال له: ابن عَنان أو أحمد بن عَنان^(٢).

* نعته أبو طاهر السِّلَفي بـ «المُعَاذِي»^(٣) نسبةً إلى معاذ بن جبل، وجَرَّ نسبه إلى «محمد بن معاذ بن جبل»^(٤)، ولكن فيه نظر، فإن المعروف أن رهط معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انقرضوا، وكان آخر من بقي منهم عبد الرحمن بن معاذ، فمات بالشام في الطاعون ولم يُعَقَّب^(٥). وأيضاً فلم أجد لمعاذ ابناً اسمه محمد.

(١) (٧٢١ / ٩)، وكل ما سيأتي غير معزوّ فهو منه.

(٢) انظر: «معجم السفر» (ص ١٣٠، ٣٤٢).

(٣) «معجم السفر» (ص ١٠٤، ٤٥٧).

(٤) «معجم السفر» (ص ١٠٥).

(٥) «الاستيعاب» (٢ / ٨٥٢، ٣ / ١٤٠٣).

* وأما نسبته «الكنكشي» فلم أهتدِ إلى أي شيء هي.

* وأما «الدينوري» فنسبته إلى «دينور» مدينة قريّة من مدينة قَرْمِيسِينَ (كرمانشاه)، بينها وبين همذان نيف وعشرون فرسخاً^(١). وهي اليوم خراب، وتقع في محافظة كرمانشاه في شمال غربيّ إيران.

مولده:

ذكر السلفي نقلاً عن ابنه أنه عاش تسعين سنةً. وقضية ذلك أن يكون مولده سنة (٣٥٩) أو حوالَيْها.

شيوخه:

* لم تذكر المصادر شيئاً عن شيوخه الذين تلقى عليهم العلم، إلا أنهم ذكروا شيخه في الطريق، وهو أحمد بن سِيَاهِ الأسود الدينوري، فقد صحبه وأخذ منه المَرْقَعة. وأحمد هذا قد صحب عيسى القصار، وعيسى من كبار تلامذة ممشاذ الدينوريّ الزاهد (ت ٢٩٩) (٢).

ولم أجد ترجمةً لأحمد هذا، ولكن نقل ابنُ المؤلف أنه عاش مائة سنة^(٣). وقد أثرت عنه أقوال حسنة، منها قوله: «إذا رأيتَ من يتبّع عيبَ أخيه فتتبّع أنت عيبَ نفسك، وإذا رأيتَ من يشتغل بعمارة الدنيا فاشتغل أنت

(١) انظر: «معجم البلدان» لياقوت (٢/ ٥٤٥، ٤/ ٣٣٠).

(٢) له ترجمة في «طبقات الصوفية» للسلمي (ص ٢٤٢) و«تاريخ الإسلام» (٦/ ١٠٥٨).

(٣) «معجم السفر» (ص ١٠٥).

بعمارة العقبي، وإذا رأيت من يشرع في عمارة داره فاشرع أنت في عمارة قبرك فهو دارك، وإذا رأيت من يُكثر أكل ما فيه شُبْهة فأقل أنت من أكل ما هو حلال؛ ففي هذه الخلال نجاتك»^(١).

وقال أيضًا: «السُّكون إلى الكرامات مكرٌ وخدعة».

*ومن شيوخه في الرواية: «أبو الحسن محمد الخطيب» فقد ذكره في كتابه هذا (ص ٤٠). ولم أهتم إلى معرفته، إلا أن يكون ثمَّ تصنيف في الاسم.

مكانته في العلم والعمل:

*وصفه الذهبي بأنه كان من كبار مشايخ الطريق بالدينور.

* قال السلفي: ووقفتُ على شيءٍ من كلامه فوجدته في غاية الحسن، وكان غزير الفضل متفننًا عالمًا عارفًا عابدًا... لم يكن له نظيرٌ بتلك الناحية، وله تبعٌ وأصحاب ومريدون، وهو حسن الطريقة^(٢).

* ومن كلامه: حقيقة الأنس بالله الوحشة مما سواه.

وقال: عمل السر سرمدٌ، وعمل الجوارح منقطع.

وقال: من عرف قدر ما يبذله لم يستحق اسم السخاء.

(١) «معجم السفر» (ص ٤٥٧).

(٢) «معجم السفر» (ص ١٠٥). وقد نقله الذهبي وزاد: «وبحكمه رُبُط كثيرة»، فلا أدري أمن تنمة كلام السلفي سقط من مطبوعة «معجمه» أم من كلام الذهبي.

مذهبه:

كان سُفْيَانِيَّ المذهب، أي: على مذهب الإمام الفقيه الأجلّ سفیان بن سعيد الثوري (ت ١٦١). وليس ذا بغريب، فقد كان لمذهب الثوري ظهور ورواج في تلك النواحي آنذاك. فهذا الحافظ الفقيه مكّي بن جابر الدينوري (ت ٤٦٨)، والمحدث الزاهد عبد الرحمن بن حمّد بن الحسن الدُّونِي - نسبةً إلى قرية الدُّون على قربٍ من دينور - (ت ٥٠١)، كلاهما سفْيَانِيَّ^(١).

ومن قبلُ: الفقيه أبو بكر عبد الغفّار بن عبد الرحمن الدّينوري نزيل بغداد (ت ٤٠٥)، كان آخر من أفتى على مذهب سفیان بمدينة السلام^(٢).

ومن الآخذين عن المؤلف في السلوك: الشيخ المقرئ كمار بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن جعفر البزّاز، الواعظ في جامع الدّينور، أخذ المرقّعة من المؤلف، كان على مذهب الثوري أيضًا^(٣).

ثم وجدت ابن السمعاني (ت ٥٦٢) نصَّ على ما بدا لي عن أهل الدّينور، فقال في «الأنساب»^(٤): «السُّفْيَانِي: هذه النسبة لجماعةٍ على مذهب سُفْيَان الثوري، وهم عددٌ كثير لا يُحصّون، وإلى الساعة أهل الدّينور أكثرهم على مذهبه».

(١) انظر: «أعلام النبلاء» (١٨/٤١٢، ١٩/٢٣٩).

(٢) انظر: «الوافي بالوفيات» (١٩/١٦) و«البداية والنهاية» (١٥/٥٦٠).

(٣) انظر: «معجم السفر» (ص ٣٤١، ٣٤٢).

(٤) (٧/١٤٨).

* من لطائف الموافقات: أن عددًا من كبار الزهَّاد وشيوخ الطريق المتقدمين كانوا على مذهب سفيان الثوري، من أمثال بشر الحافي (ت ٢٢٧)^(١)، وحمدون القصَّار (ت ٢٧١)^(٢)، وشيخ الطائفة الجنيدي البغدادي (ت ٢٩٧)^(٣).

ومن بعدهم: الإمام الزاهد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودي (ت ٣٦٨)، راوي «صحيح مسلم» عن ابن سفيان عن الإمام مسلم. نعتة الحاكم بأنه كان من كبار عبَّاد الصوفية^(٤).

مؤلفاته:

نقل السِّلَفي عن ابنه سعيد أن لأبيه ستين مصنَّفًا^(٥). ولم أجد شيئًا عن أسماء هذه المؤلفات أو محتوياتها، إلا أن السِّلَفي قد وقف على بعضها فوجد كلامه في غاية الحسن. وسيأتي الكلام على رسالته هذه في أصول السنة في فصول مفردة.

تلاميذه:

الذي يظهر من ترجمته أنه لم يبذل نفسه للرواية أو التدريس، وإنما كان

(١) انظر: «العبر في خبر من غبر» (٣١٣/١) و«شذرات الذهب» (١٢٢/٣، ١٢٣).

(٢) انظر: «أعلام النبلاء» (٥٠/١٣) و«تاريخ الإسلام» (٥٤١/٦).

(٣) هذا على قول، وقيل: إنه كان على مذهب أبي ثور لأنه تفقَّه عليه. انظر: «وفيات الأعيان» (٣٧٣/١) و«البداية والنهاية» (٧٦٨/١٤).

(٤) انظر: «أعلام النبلاء» (٣٠١/١٦) و«تاريخ الإسلام» (٢٩٤/٨).

(٥) انظر: «معجم السفر» (ص ١٠٥).

له «أصحاب ومريدون»^(١) في السلوك والطريق. فمن هؤلاء:

* ولده سعيد بن أحمد: روى عن أبيه جزءاً فيه حكايات. وُلد سنة (٤٤١)، وهو من شيوخ السلفي، ترجم له في «معجم السفر»^(٢).

* طاهر بن محمد بن يحيى الحداد الهَمْداني^(٣): أخذ الخرقه عن بنجير ابن منصور الهَمْداني (ت ٤٩٠)^(٤)، وطاف البلاد ورأى شيوخها، منهم المؤلف بالدينور، وسمع الحديث على الحافظ عبد الرحمن بن منده (ت ٤٧٠) بأصبهان.

* كمار بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن جعفر البزاز^(٥): المولود سنة (٤٣٥)، أخذ المرقعة من المؤلف كما سبق ذكره.

* يوسف بن أحمد بن زكريا الكُمّامي الدينوري^(٦): ولد سنة (٤١٣)، اقتدى بالمؤلف في السلوك وأخذ عنه الخرقه. روى عن المؤلف عن أحمد ابن سيّاه الأسود الدينوري قوله: «إذا رأيت من يتبع عيب أخيه... إلخ، وقد تقدّم.

(١) «معجم السفر» (ص ١٠٥).

(٢) «معجم السفر» (ص ١٠٥).

(٣) ترجمته في «معجم السفر» (ص ١٣٠).

(٤) له ترجمة في «تاريخ الإسلام» (١٠/٦٤٨).

(٥) ترجمته في «معجم السفر» (ص ٣٤١).

(٦) ترجمته في «معجم السفر» (ص ٤٥٧).

وفاته:

توفي سنة (٤٤٩) عن عمر بلغ التسعين، ودفن بـ«التل» في الدينور حيث
أجدات سلسلة شيوخه الدينوريين: أحمد بن سياه الأسود، وعيسى القصّار،
وممشاذ الدينوري رحمهم الله تعالى ورضي عنهم^(١).



(١) انظر: «معجم السفر» (ص ٣٤٢).

اسم الكتاب ونسبته

اسم الكتاب:

لم أجد له اسمًا يكون علمًا عليه، ولا صرَّح المؤلف في مقدمته باسمه. وأما المزبور على صفحة الغلاف: «كتاب فيه أصول دين الإسلام، ومنهاج الحق والإيمان، وسبيل الهدى، ومصباح أهل السنة والجماعة، والحجة البالغة على أهل البدعة والضلالة، وذلك دين نبينا محمد ﷺ ودين الأنبياء من قبله صلى الله عليهم أجمعين» = فهو أشبه بوصف محتواه منه باسمه.

وفي خاتمته: «تم الاعتقاد بحمد الله ومنه»، وهذا يحتمل أن يكون من كلام المؤلف، ولعل الأظهر أنه لفظ الناسخ.

وعليه، فلا ضير في تسميته: «رسالة في أصول دين الإسلام». ولو قيل: «رسالة في أصول السنة» أو «اعتقاد الكنكشي» أو نحوهما لكان له وجه أيضًا.

نسبته:

أما نسبته للكنكشي فهي قضية المدوّن على غلاف النسخة الخطية: «تأليف الشيخ السديد الإمام أبي العباس أحمد بن الحسن بن عنان الكنكشي، زاد الله في كرامته ورضي عنه وعن جميع المسلمين».

وليس ثمّ ما يدفع هذه النسبة، بل في الكتاب ما قد يؤيد هذه النسبة، إذ في مضمونه ومحتواه إشارات وقرائن تدل على أن مؤلفه من أهل السلوك والتصوّف، وأنه من القرن الخامس، وأنه كان على مذهب الثوري رحمه الله.

* أما كونه من أهل السلوك والتصوف، فمن القرائن عليه:

- ذكره لأقوال أئمة السلوك كالجنيد (ص ١٠، ٦١، ١٠١)، وسهل بن عبد الله التُّستري (ص ٢٠، ٤١، ٤٥، ٥٥، ٥٠، ٦٩)، وأبي عبد الله المكي الزاهد (ص ٨).

- ذكره لأحاديث وآثار بألفاظٍ لا توجد غالباً إلا عند المؤلفين من الصوفية. منها قصة التحيات ليلة الإسراء (ص ١٢٥-١٣٣)، وأثرٌ منسوبٌ إلى عليٍّ في القدر (ص ٥١) وسيأتي مزيد كلام عليه.

* وأما كونه من القرن الخامس، فقد يشير إلى ذلك أمور:

- أن المطلع على كتب السنة والاعتقاد إذا قرأ هذا الكتاب وجد أن المباحث التي تناولها المؤلف، ومقالات الفرق التي نقضها، وأسلوبه في ذلك = له شبه كبير بكتب السنة من القرن الرابع والخامس، كالسنة للبرهاري، والإبائين الصغرى والكبرى لابن بطة، ودم الكلام للهروي، وغيرها^(١).

- أن المؤلف نقل أقوال سهل التُّستري (ت ٢٨٣) والجنيد (ت ٢٨٩) في كتابه، مما يعني أنه متأخر عنهما، ولكن ليس بزم من طويل، لأنه كان لا زال في عصر الرواية والنظر في الأسانيد، حيث أسند حديثاً فقال (ص ٤٠): «حدثنا أبو الحسن محمد الخطيب بإسناده صحيحاً رفعه إلى أبي هريرة». ولم أهتم إلى معرفة شيخه في الرواية، إلا أن يكون ثمَّ تصحيف أو سقط في الاسم

(١) وقد نقل من بعض هذه الكتب كما سيأتي في موارده.

(راجع التعليق عليه).

- قول المؤلف (ص ١٤٢): «وسئل الشيخ الصالح أبو علي الحسن بن عبد الله الابشيوي رحمته عن قول الشيخ أبي عبد الله ابن بابيك رحمته في (كتاب المتصرف): إن الله يرى الأشياء موجوداً ويعلمها معدوماً...» = قد يوحى بقرب عهده لهما، فإنه لم يصف أحداً في كتابه بـ«الشيخ» سواهما، لا الجنيد ولا غيره؛ على عادة كثير من المؤلفين قديماً وحديثاً أنهم إذا ذكروا شيوخهم أو من عاصروهم قرنوا اسمه بـ«الشيخ» بخلاف ما إذا ذكروا الأئمة الماضين. وأبو عبد الله ابن بابيك هذا إن كان هو المذكور في كتب الأنساب وغيرها بـ«ابن بانيك / بانيك»، فالظاهر أنه كان عايشاً في نهاية القرن الرابع (انظر التعليق على اسمه في الصفحة المذكورة).

- ذكر المؤلف (ص ٩٠) حديث: «لو كان لنا ثلاثة لزوّجناكها يا عثمان». وقد روي في كتب الحديث - على وهن إسناده - بلفظ الغيبة: «لزوّجته / لأنكحته». وأما اللفظ الذي أورده به المؤلف، فالذي يبدو - والله أعلم - أنه ظهر وشاع في عصر المؤلف، أي: في القرنين الرابع والخامس، فقد ذكره ابن منده (ت ٣٩٥) في «معرفة الصحابة» (ص ٩٣٠)، والباقلاني (ت ٤٠٣) في «تمهيد الأوائل» (ص ٥٠٦)، والثعالبي (ت ٤٢٩) في «ثمار القلوب في المضاف والمنسوب» (ص ٢٨٧)، وأبو نعيم (ت ٤٣٠) في «معرفة الصحابة» (٧٣٥٤)، والماوردي (ت ٤٥٠) في «الحاوي الكبير» (٢١/٩)؛ كلهم دون أن يُسندوه.

- ذكر المؤلف (ص ٥١) أثرًا طويلاً منسوباً إلى علي بن أبي طالب في مسألة القدر وأنه سرٌّ من سر الله، وستر من ستر الله، وحرز من حرز الله... إلخ، وعلامات الوضع لائحة عليه من سبكه الركيك الذي هو أشبه بإشارات الصوفية منه إلى كلام الرعيل الأول. ولم أجده عند أحدٍ سواه، إلا عند أبي حيان في «البصائر والذخائر» (١٨٩/٥)، وهو عصريُّ المؤلف، توفي في حدود الأربعمئة. ولا أستبعد أن يكون هو واضعه، وقد اعترف بوضع رسالة أبي بكر وعمر إلى علي رضي الله عنهما^(١) ليردَّ بها على الرافضة، فيكون وضع هذا ليردَّ به على القدرية.

- عقد المؤلف باباً في بيان أن الروح مخلوقة وليست قديمة (ص ٩٧). وهذه المسألة لم تُذكر في كتب السنة الأولى، لأنها لم تكن موضع خلاف مع الجهمية والقدرية والمعتزلة وبابتهم. ومن أوائل من أفرد الكلام عليها أبو عبد الله بن منده (ت ٣٩٥) في «كتاب النفس والروح» حيث قال في مقدمته: «أما بعد، فإنَّ سائلاً سألني عن الروح التي جعلها الله سبحانه قوامَ أنفسِ الخلق وأبدانهم، وذكر أنَّ أقواماً تكلموا في الروح، وزعموا أنها غير مخلوقة، وخصَّ بعضهم منها أرواحَ القدس، وأنها من ذات الله»^(٢). ويبدو أن القول بقدم الروح استفحل وانتشر في القرن الخامس، حتى صار من القائلين به بعض المنتسبين إلى الحديث والأثر، أعني الحافظ أحمد بن ثابت الطَّرقي (ت ٥٢١)^(٣).

(١) انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٧/١٢٢-١٢٣).

(٢) نقله عنه ابن القيم في «كتاب الروح» (٢/٤٢٠-٤٢١).

(٣) انظر: «الأنساب» لابن السمعاني (٩/٧٠) و«تاريخ الإسلام» (١١/٣٦٥).

* وأما كونه سفيانيّ المذهب، فلا توجد قرينة قويّة مثل ما للأمرين السابقين، ولكن قد يشير إليه إirاده قول سفيان الثوري: «المؤمن يأخذ الدين من ربّه ونبيّه، والمنافق يأخذه من رأيه وقياسه» في أول الكتاب (ص ٨) قبل غيره من الأئمة الفقهاء كمالك وأحمد.



بناء الكتاب ومنهجه

بدأ المؤلف رحمه الله تعالى كتابه بذكر أول واجبٍ على العباد وهو الإيمان بالله تعالى، ثم ذكر أن الله تعالى فوق العرش، وذكر أحاديث الصفات وأنه يجب إمرارها كما جاءت بلا كيف، ودعم ذلك بأقوال أئمة السلف. أتبع ذلك بالتحذير من البدع والأهواء. وختم ذلك بقوله: «فهذه براءة من قول الملاحدة والزنادقة وما يتشعب من مذاهبهم وأقاويلهم». وهذا الباب - وإن لم يُعَنَّوَن له المؤلف - يمكن أن نسميه: «باب أسماء الله تعالى وصفاته».

ثم أخذ في ترتيب الكلام على أبواب، فبَوَّب للإيمان بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، والقَدَر، ومسألة الإيمان والاستثناء فيه، والرؤية، وفضائل الصحابة عمومًا، والخلفاء الأربعة واحدًا واحدًا، ومسألة الروح وأنها مخلوقة، وإثبات عذاب القبر وفتنته، والبعث بعد الموت، وأن الجنة والنار مخلوقتان لا تفنَيان، وخروج أهل التوحيد من النار، والإسراء والمعراج، ومسألة أفعال العباد، والإيمان باللوح المحفوظ.

يذكر المؤلف في كل باب المعتقد الصحيح في المسألة، ثم يذكر الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال أئمة السلف. ثم يُتبع ذلك بالرد على الخصوم، وقد يُورد حُجَجهم بقوله: «فإن احتج محتج / فإن خالف مخالف» ويجيب عنها.

وقد يختم بعض الأبواب - وهي أبواب «القدر» و«الإيمان» و«الرؤية» - بقوله: «فهذه براءة من قول (القدرية/ المرجئة/ المعتزلة والمبتدعة الضالة)

وما يتشعب من مذاهبهم وأقاويلهم».

وتمَّ مسائل أخرى كمسألة احتياج القرآن إلى السنة، والانقياد والطاعة
للأمراء والسلاطين، والإمساك والكف عن الخوض في الفتنة، وعدم تصديق
المنجمين والكهنة، وأن حبَّ العرب إيمان وبغضهم نفاق، وعدم جواز
الصلاة خلف المبتدعة، والإيمان بخروج الدابة والدجال، وغيرها = لم يعقد
لها المؤلف أبواباً على حدة، بل أوردتها مذيلاً تحت البابين الأخيرين: «باب
الأفعال» و«باب في اللوح المحفوظ».



مصادر المؤلف وموارده

النظر في مصادر المؤلف وموارده من الأهمية بمكان، لما له من الفوائد الكثيرة من تصحيح النص - لا سيما إذا كان الإخراج عن نسخة فريدة -، ومعرفة ثقافة المؤلف وإطلاعه، ومعرفة انتشار تلك المصادر في عصر المؤلف وقبولها، واستنقاذ نصوص من مصادر لم تصلنا بتمامها، إلى غير ذلك.

وفيما يلي أهم موارد المؤلف في كتابه:

* كتب الحديث والرواية:

استشهد المؤلف بزهاء تسعين حديثاً مرفوعاً، بعضها من المشهور المستفيض روايته في أمّات كتب الحديث من الصحاح والسنن والمسانيد، وبعضها من الغريب الحوشي والواهي المستنكر الذي لا يكاد يوجد إلا في الواحد بعد الواحد من كتب الرواية من أمثال «أمثال الحديث» لأبي الشيخ و«ذم الكلام» للهروي و«حلية الأولياء» لأبي نعيم و«الصفات» للبيهقي و«تاريخ ابن عساكر» وبابتها، وبعضها لم أهتمد إلى مخرجها.

وقضية هذا أن المؤلف كانت مصادر الحديث كثيرة متنوعة. وعلاوة على ذلك، فقد اتصلت له رواية الحديث بإسناده، حيث قال (ص ٤٠): «حدثنا أبو الحسن محمد الخطيب بإسناده صحيحاً رفعه إلى أبي هريرة...».

* كتب السنة:

المراد بـ«كتب السنة» كتب الاعتقاد على طريقة أهل الحديث والأثر.

وبالمقارنة تبين - ظناً غالباً - أن المؤلف استقى من بعض هذه الكتب:

- «شرح السنة» للبرهاري. انظر: (ص ٩، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٦، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨).

- «السنة» لحرب الكرمانى. انظر: (ص ١٣٨، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠).

- «اعتقاد الإمام أحمد» لأبي الفضل التميمي (ص ١٣٤)^(١).

ومن المصادر المحتملة: «الإبانة الكبرى» للعكبري لما يوجد من بعض التشابه في الكلام وترتيب الحجج. انظر: (ص ٢١، ٤٧، ٦٧-٦٨).

وقد نقل المؤلف ثلاثة نصوص عن أحمد في مسألة القرآن (ص ٣٢-٣٣)، ولم أجدها في شيء من المصادر، ولعلها كانت فيما لم يصلنا من «السنة» للخلال.

كما نقل المؤلف آثاراً عن السلف مما لم يُروَ غالباً إلا في كتب السنة المسندة - «السنة» للخلال و«الشريعة» و«الإبانة الكبرى» و«ذم الكلام» وبابتها - كـ بعض آثار الأنبياء في القدر (ص ٥٢) وكأثر علي وابن مسعود: «لا

(١) هنا تنبيهان:

١. ما في هذا الكتاب ليس كله يصح عن الإمام أحمد، بل هو حسب ما فهمه المؤلف من اعتقاد أحمد، فلم يذكر فيه ألفاظه، وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه. انظر: «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٦٧).

٢. طبع الكتاب باسم «العقيدة للإمام أحمد برواية أبي بكر الخلال» عن دار قتيبة بدمشق بتحقيق عبد العزيز السيروان، وهذه النسبة إلى الخلال خطأ.

ينفع القول إلا بالعمل...» (ص ٥٥)، وقول سفيان الثوري: «الناس عندنا مؤمنون في التوارث والأحكام، ولا ندري كيف هم عند الله» (ص ٦٨)، وأثر ابن مسعود فيمن قال: نحن مؤمنون (ص ٧٠)، وأثر الزهري (ص ١٥٨): «تعليم السنة أفضل من عبادة مائتي سنة»، وغيرها كثير.

* كتب السلوك والتصوّف:

نقل المؤلف أقوال مشايخ الطريق مثل شيخ الطائفة الجنيد (ص ١٠)، (٦١، ١٠١)، وسهل بن عبد الله التُّستري (ص ٢٠، ٤١، ٤٥، ٥٥، ٥٠، ٦٩) وأبي عبد الله المكي الزاهد (ص ٨)، فيكون ولا بدّ قد نقلها من كتب القوم، كبعض مؤلفات أبي عبد الرحمن السُّلَمي أو غيره.



ما له وما عليه

من أهمية الكتاب وميزاته:

- * أنه حفظ لنا بعض النقول عن الإمام أحمد التي لا توجد في سواه، ولعلها كانت في الجزء المفقود من «السنة» للخلال. انظر: (ص ٣٢-٣٣).
- * ما حواه من تفصيل في مسائل مشتبهة وألفاظ مجملة اختلف فيها آراء الناس وضلَّ فيها كثير من الطوائف، كالفرق بين مشيئة الله للطاعة ومشيئته للمعصية (ص ٤٦، ١٣٤)، والأمر والإرادة (ص ١٤٠)، والتفصيل في الإيمان هل هو مخلوق أو غير مخلوق؟ (ص ٥٩-٦١)، وفي مقرِّ الأرواح إذا فارقت الجسد (ص ١٠٢)، وفي الصلاة خلف المبتدعة (ص ١٣٨).
- * ما فيه من بديع الانتزاع من النصوص على تقرير بعض أمهات المسائل. انظر: (ص ٢٢).
- * ما فيه من لطائف الاستنباط والاستقراء، كذكره أن أبا بكر الصديق كان ثاني رسول الله ﷺ في اثني عشر موضعاً (ص ٧٩)، وأن السلطان يتابع في سبعة أشياء (ص ١٣٧).

أهم المؤاخذات على الكتاب:

- * الاستشهاد بالأحاديث الواهية والموضوعة، لا سيما في مسألة خلق القرآن، وفضائل الخلفاء الأربعة. انظر: (ص ١٨، ٢٤، ٣٤، ٤١، ٧٤، ٩٢، ٩٥، ١٢٧، ١٥٧).
- * عدم تقيده في كثير من المواضع باللفظ المروي في كتب الحديث

والرواية، بحيث تكون عنده ألفاظ وزيادات لا توجد في شيء من المصادر.
(انظر: ١٨، ٥٧-٥٨، ٧٤، ١٢٨، ١٤٩).

* عدم تحرير بعض المسائل، كقوله: «اللفظ مخلوق والنطق بالقرآن غير مخلوق» (ص ٢٦)، وقوله: «كلام الله غير مخلوق، فإذا خرج من الفم وسمعه السامع فحينئذ سماع اللفظ غير مخلوق» (ص ٢٦)، والاستدلال على خروج الموحدين من النار بقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ (ص ١١٤).

* الانتصار للقول الضعيف المرجوح، وجعله من أصول السنة، كمسألة رؤية النبي ﷺ ربّه ليلة الإسراء بعينه (ص ١٢٥-١٣٣)، وكالقول بأن حساب الكفار والمنافقين إلى ميكائيل عَلَيْهِ السَّلَامُ (ص ١٥٧).



وصف النسخة الخطية

مكانها: هي محفوظة بـ«كتبخانة مجلس بلدية الإسكندرية»، كما في الختم الواقع على الورقة الرابعة عشرة منه. ولم أهتم إلى رقم حفظها بالمكتبة^(١).

الكتاب يقع في ثلاثين ورقة، من (ق٧٤) إلى (ق١٠٣) ضمن مجموع بخط ناسخ واحد يضم أكثر من كتاب، ولم تقع لي صورة المجموع كاملةً، إلا أنه في (ق٧٣ب) ينتهي كتابٌ خاتمته: «والعروض باب حسن، والشعر ديوان العرب، ولا بدّ للشعر من العروض، والنحو مال الأديب، لا يسمّى أديباً حتى يكون نحوياً عروضياً شاعراً. تمّ (كتاب التوحيد) بحمد الله ومنه». ولم أتبيّن لمن «كتاب التوحيد» هذا، وما موضوعه.

وعقب كتاب الكنكشي في المجموع (ق١٠٣) يبدأ كتاب «فهم القرآن من سوق العروس»، و«سوق العروس» كتاب في القراءات لأبي معشر الطبري المُقري (ت٤٧٨)^(٢)، فقد يكون هذا مجتزأً أو مختصراً منه.

ناسخها: سعيد بن موسى بن أحمد بن سعيد.

تاريخ نسخها: فرغ الناسخ يوم الاثنين في العشر الآخر من ذي الحجة سنة ٥٩٣، كما نصّ عليه في قيد النسخ.

(١) وقد راجعت «فهرس مخطوطات بلدية الإسكندرية» و«فهرس مخطوطات جامعة الإسكندرية»، فلم أجد ذكرها في مظانّها.

(٢) انظر: «طبقات الشافعية» لابن الصلاح (٢/ ٥٦٠) و«تاريخ الإسلام» (١٠/ ٤٢٤).

وذكر في قيد نسخ «كتاب التوحيد» أنه نسخه في العشر الأول من ذي الحجة من السنة نفسها بـ«طزيان» من أعمال «ماردين» المحروسة^(١).

وصفها: خطه نسخي واضح، إلا أن الناسخ لم يحرر بعض الكلمات، كما أنه وقع له شيء من التصحيف والسقط. ويوجد سهو في الآيات، فلا أدري أمن المؤلف أم من الناسخ؟

ومن عادة الناسخ أنه ينحت الصلاة على النبي ﷺ إلى «صلع»، و«عليه السلام» إلى «علم»، مع أنه يكتب عبارات الترضي والترحم بتمامها.

ومن غريب ما في المخطوط وقوع عبارة: «وفي نسخة أخرى: (ويذكر فرقاً)» في صلب النص، فلعل الناسخ وجد فروقاً في هامش الأصل الذي نسخ منه فأدرجها في النص. انظر: (ص ٩، ١٩، ٤١، ٦٩، ٨٧).

وعلى طرر الصفحات بعض عناوين بخط مغاير: «مطلب»، لا سيما في الباين الأخيرين لما اشتملا عليه من مسائل متنوعة.



(١) في «معجم البلدان» (٤/ ٣٥): «طُزيان بالضم: من قُرى ديار بكر». وقرية «طُزيان» اليوم - بكسر الطاء - تقع بتركيا في محافظة ماردين، وهي أقرب إلى مدينة مادريين منها إلى ديار بكر.

منهج التحقيق

الكلام في منهج التحقيق أغلبه مكرور مُعاد في مقدمات التحقيق من قولهم: نسخت المخطوط بالرسم الإملائي، وعزوت الآيات... إلخ، فلا أعيده، وإنما أذكر ما هو ألصقُ بعملِي في هذا الكتاب بخصوصه:

* رقت لأوراق المخطوط في النص بين الحاصرتين من [١] إلى [٣٠]، بدلاً من (ق ٧٤-١٠٣) المرقوم على نفس المخطوط.

* بما أن الناسخ قد وقع في شيء من التصحيف والتحريف تجاسرتُ على تغيير بعض ما في الأصل إثارةً لإقامة السياق إذا غلب على ظني أنه تصحيف من الناسخ. أما ما كان من ركافة في سبك العبارة أو لحنٍ يقع مثله من أعلام المؤلفين (كنصب اسم «كان» إذا تأخر على الجار والمجرور) فأبقيته على هيئته.

* وضعت الزيادات التي قدّرتها لإقامة السياق بين الحاصرتين []، مع التعليق عليها إن احتاجت إلى ذلك، وإلا أخليتُها عن التعليق لوضوح الأمر فيها.

* سلكت في التعليق على مسائل الكتاب سبيلَ التوسُّط، فلا أنا بالذي يعلّق على مسألةٍ مسألةً ببيان أدلتها من الكتاب والسنة ولو كانت من المسائل المعروفة المشهورة المستفيضة أدلتها، كمسألة علو الله على العرش، وإثبات القدر خيره وشرّه؛ ولا أنا بالذي يُغفل التعليق البتّة، فلا يفتح المستغلق، ولا

يستشكل المشكل، ولا يذكر عمّن صدر المؤلف في بعض الإطلاقات أو من سبقه إليها من أئمة السنة.

* تحرّيت العزو في الغالب إلى أشهر طبعات كتب الحديث والتفسير في الهامش. وأما كتب السنة (الاعتقاد)، فإلى نشرات عادل بن عبد الله آل حمدان، إلا «الشرعية» و«شرح السنة» لهبة الله الطبري، فإني فرغت من التعليق والعزو إليهما قبل أن يُطبع تحقيقُهُ لهما.

فأرجو أن أكون وُفِّقْتُ فيما توخَّيت، وبالله المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



